الولي يتساءل : 10 مليار لتنمية سيناء .. من أين ؟

السبت 7 فبراير 2015 12:02 م

بقلم - الكاتب الصحفي والخبير الاقتصادي "ممدوح الولي" :

أثار الاعلان عن تخصيص عشر مليارات جنيه لتنمية سيناء ، التساؤل حول مصدر تدبير المبلغ المذكور ، فى ضوء عجز بالموازنة توقعت وزارة المالية بلوغه حوالى **240** مليار جنيه خلال العام المالى الحالى ، وفى ظل تراجع المعونات الخليجية مع تراجع أسعار البترول .

ربما يقول البعض أن موازنة العام المالى الحالى **2014/2015** ، تتضمن نفقات للاحتياطات للعامة تبلغ **24ر922** مليار جنيه ، وأنه يمكن من خلالها تدبير المبلغ المطلوب لتنمية سيناء .

إلا أن هذا المبلغ للاحتياطات العامة موزع على أبواب الانفاق بالموازنة كالتالى :

- 5ر975 مليار جنيه للأجور ، وهذا الباب يتم الانفاق منه لتسكين المشكلات العمالية مثلما حدث مع عمال الحديد والصلب ، وعمال غزل المحلة وغيرها من المطالبات الفئوية .

- 5ر949 مليار جنيه لشراء السلع والخدمات ، وهى مبالغ مخصصة للصيانة للمبانى الحكومية ، وشراء الأدوية والأغذية للمدارس والمستشفيات ، والإنارة والوقود والنقل للعاملين بالمصالح الحكومية .

- 8ر548 مليار جنيه للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ، ويتم الانفاق منها على استيراد السلع التموينية والقمح ، فى ضوء انخفاض سعر صرف الجنيه إزاء العملات الأجنبية ، وعلى معاشات الفقراء .

- 3ر150 مليار جنيه للمصروفات الأخرى ، وهو باب مخصص لنفقات الدفاع والأمن القومى ، والقضاء والاشتراك بالمنظمات الدولية ، والضرائب والرسوم والتعويضات المستحقة عى الجهات الحكومية ، وتشير حالة التظاهرات المستمرة ووسائل مواجهتها من غاز وخرطوش ورصاص مطاطى وغيره الى الأولوية فى ذلك الانفاق .

- 1ر300 مليار جنيه للاستثمارات ، وهو الباب المخصص لاستصلاح الأراضى والطرق والكبارى ، ومياه الشرب والصرف الصحى والمبانى التعليمية والوحدات الصحية ، وصندوق تنمية العشوائيات وتنمية القرى .

وفى ضوء تخصيص العشرة مليارات لتنمية سيناء فإن هذا الباب هو الأوفق للانفاق منه على تنمية سيناء ، ولكن اجمالى قيمته **1ر3** مليار جنيه لكل المشروعات ، بينما المطلوب لسيناء وحدها **10** مليار جنيه .

وهكذا يتضح أن أبواب انفاق الاحتياطات العامة كثيرة ، بحيث لا يتبقى بأى منها ما يكفى لتدبير العشرة مليارات من الجنيهات .

وجاءت بيانات وزارة المالية التى تخص الموازنة خلال النصف الأول من العام المالى الحالى ، لتشير الى أن اجمالى ما تم انفاقه من تلك الاحتياطيات العامة خلال الشهور الستة ، المنتهية فى ديسمبر الماضى بلغ **20ر7** مليار جنيه ، أى قبل الاعلان عن مبالغ تنمية سيناء فى أواخر يناير الماضى .

وهكذا فإن ما يتبقى للاحتياطات العامة خلال النصف الثانى من العام المالى **4ر2** مليار جنيه ، أى أقل من نصف احتياجات المبالغ المذكورة لتنمية سيناء ، وكذلك إذا قيل أنه يمكن تدبير المبالغ من صندوق تحيا مصر ، فإن أرصدة الصندوق الاجمالية المعلنة أقل من المبلغ المذكور .

لذا يتوقع أن يلحق ذلك التصريح بما سبقه من تصريحات وزير التخطيط خلال العام المالى الماضى ، من خطة تحفيز أولى وثانية ، ثبت من خلال الحساب الختامى للموازنة عدم تحققها ، وأنها كانت فقط للدعاية الاعلامية .